

## صالح يقترح تعديلات دستورية جديدة الخليج 2007-9-25

صنعاء - صادق ناشر:

قدم الرئيس اليمني علي عبدالله صالح حزمة من التعديلات الدستورية، معظمها كانت وعوداً في البرنامج الانتخابي الذي خاض به الانتخابات الرئاسية، التي شهدتها البلاد في مثل هذا الشهر من العام الماضي، فيما قاطعت أحزاب المعارضة الاجتماع الحواري الذي دعا إليه صالح لمناقشة قضايا البلاد المختلفة بجدول عمل مفتوح.

التعديلات الدستورية المقترحة أعلنها الرئيس صالح، أمس، في اجتماع حضرته أحزاب المجلس الوطني للمعارضة وأحزاب خارج المجلس، تشمل نظام الحكم وتعديل مدة ولاية الرئاسة، وانتخاب مجلسي البرلمان والشورى، وقضايا تتصل بالحكم المحلي، واللجنة العليا للانتخابات، وغيرها من القضايا. وبموجب المشروع الذي قدمه صالح إلى المجتمعين، فإن التعديلات تتضمن نظاماً رئاسياً كاملاً، وتحديد مدة رئاسة الجمهورية بخمس سنوات عوضاً عن سبع، وأن تكون السلطة التشريعية في البلاد من غرفتين هما مجلس النواب ومجلس الشورى، على أن تكون فترة مجلس النواب أربع سنوات ومثلها لمجلس الشورى، بالإضافة إلى انتخاب المحافظين انتخاباً مباشراً.

وتضمنت المقترحات إنشاء شرطة محلية للمحافظات، وإبقاء الضرائب والموارد المحلية في المحافظات لتخصيصها في تنفيذ مشاريع خاصة بها، وتشكيل لجنة عليا للانتخابات تتكون من سبعة فضاء، يجري ترشيحهم من مجلس القضاء الأعلى، ويصدر بهم الرئيس قراراً جمهورياً، وأن يتم تخصيص نسبة 15% من قوام مجلس النواب للمرأة.

وهذا ثاني تعديل يقترحه الرئيس صالح على مدة الرئاسة، حيث أجريت تعديلات على مدة الرئاسة العام 1999، تم فيها تعديل المدة من خمس سنوات إلى سبع، وخاض صالح بهذا التعديل انتخابات العام 1999 و2006 الرئاسيتين قبل أن يقترح تعديله أمس.

وفي أول رد فعل للمعارضة على المقترحات المعلنة من قبل الرئيس صالح لإجراء تعديلات دستورية عدة، أكد الناطق الرسمي باسم المعارضة محمد الصبري رفض المعارضة التعديلات المقترحة، وقال إنها متمسكة بنتائج الحوارات التي خاضتها لعدة أشهر مع حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم ورافقتها إجراءات وضوابط، وتشمل إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة.

وأكد الصبري في تصريح لـ "الخليج" أن المقترحات الجديدة من قبل الرئيس صالح تستدعي جولات جديدة من الحوار، وهو ما يعتبر "مضيعة للوقت" على حد تعبيره.

من جهة ثانية، أعلن تكتل أحزاب اللقاء المشترك المعارض، الذي يضم خمسة أحزاب أهمها التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، رفضه حضور اللقاء الذي دعا إليه الرئيس لمناقشة مقترحات التعديلات، وذلك قبل ساعات فقط من موعد اللقاء. وأوضح بيان صادر عن اللقاء المشترك أن سبب رفضه للحوار مع الرئيس يعود إلى "تغيير طبيعة الدعوة التي تلقاها المشترك من لقاء ودي بمناسبة شهر رمضان الكريم، وفي إطار التواصل الطبيعي القائم بين أطراف النظام السياسي والسلطة، إلى الحديث عن حوار مفتوح حول جدول أعمال مفتوح لهذا الاجتماع لم تبلغ به أحزاب المشترك".

وجددت المعارضة التأكيد أن "أبرز القضايا وأخطرها قد تم التوقيع عليها في وثيقة قضايا وضوابط الحوار في 15 يونيو/ حزيران 2007، وإن أطراف الحياة السياسية ملزمون بالتعامل الجاد مع تلك القضايا وضرورة الدفع بالحوار قدماً بالآلية، التي تنطلق من الالتزام بما تم التوصل إليه والموقع عليه في تلك الوثيقة وتهيئة المناخ الذي يساعد على ذلك"، كما جددت المعارضة استعدادها للجلوس أو قبول أي دعوة من الرئيس صالح "تهيئ المناخ الإيجابي لاستمرار الحوار بما يحقق قناعة حقيقية لدى الرأي العام عن جدية النظام السياسي وأطرافه انتهاج الحوار الجاد والمسؤول".